

محضر نيائي للجلسة العامة الثانية والسبعين
بعد العائفة

المعقودة في قصر الأمم ، جنيف ،
يوم الثلاثاء ٢٠ نيسان / أبريل ١٩٨٢ ، الساعة ١٥/٠٠

الرئيس: السيد يوشيو أوكاوا (اليابان)

الحاضرون في الجلسة

السيد ف. ل. اسرائيليان	<u>اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية</u>
السيد ب. ب. بروكوفيف	
السيد غ. ف. بردينيكوف	
السيد ي. ف. كوستكو	
السيد س. ب. باتسانوف	
السيد ت. تيريفي	<u>اثيوبيا</u>
السيد ف. يوهانس	
السيد ك. كراسالس	<u>الارجنتين</u>
الآنسة ن. ناشمبيني	
السيد د. م. سادلير	<u>استراليا</u>
السيد ر. ستيل	
السيد ه. فيخنير	<u>ألمانيا (جمهورية - الاتحادية)</u>
السيد ن. كلينغلر	
السيد و. أ. فون دم هاغن	
السيد ه. سوترمان	<u>انديونيسيا</u>
السيد ل. دامانيك	
السيد ب. سانجويتاك	
السيد أ. بهرين	
السيد م. ج. محلاتي	<u>ايران</u>
السيد ج. زاهرنيا	
السيد م. أليسي	<u>إيطاليا</u>
السيد ب. كاهراس	
السيد س. م. أوليفا	
السيد أ. دي جيوفاني	
السيد م. أحمد	<u>باكستان</u>
السيد م. أكرم	
السيد ط. أल्पف	
السيد س. أ. دي سوزا اي سيلفا	<u>البرازيل</u>
السيد س. دي كيروز دوارته	
السيد ج. م. نوارفالميس	<u>بلجيكا</u>

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ق • تيلالوف	<u>بلغاريا</u>
السيد أ • سوتيروف	
السيد ب • بوشيف	
السيد ك • براموف	
السيد يو مونغ مونغ غي	<u>بورما</u>
السيد يوتان تون	
السيد ب • سويكا	<u>بولندا</u>
السيد ت • سترويفاس	
السيد خ • بينافيدس دي لاسوتا	<u>بييرو</u>
السيد م • فيفودا	<u>تشيكوسلوفاكيا</u>
السيد ي • ستروتشكا	
السيد أ • تسما	
السيد سعود معاطي	<u>الجزائر</u>
السيد غ • هيردر	<u>الجمهورية الديمقراطية الألمانية</u>
السيد ه • تيليكه	
السيد ي • موبرت	
السيد ت • ميلسكانو	<u>رومانيا</u>
السيد ب • أدجيتو زنفيا	<u>زائير</u>
السيدة أ • ايكانغا كابينيا	
السيد أوسيل غنوك	
السيد أ • ج • جاياكودي	<u>سري لانكا</u>
السيد ه • م • غ • س • باليهكارا	
السيدة أ • تورسون	<u>السويد</u>
السيد س • ليدغارد	
السيد ك • م • هيلتينبوس	
السيد ه • برغلوند	
السيد ج • لوندن	
السيد غ • الكهولم	
السيد يو منغ جيا	<u>الصين</u>
السيد هو كزايودي	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ف • دي لاغورس	<u>فرنسا</u>
السيد ج • دي بوس	
السيد م • كوتور	
السيد ر • رودريغس نافارو	<u>فنزويلا</u>
السيد أ • أغيلار باردو	
السيد ج • غودرو	<u>كندا</u>
السيد ب • نونيث موسكيرا	<u>كوبا</u>
السيد ج • لويس غارثيا	
السيد د • د • دون نانجيرا	<u>كينيا</u>
السيد أ • ع • حسن	<u>مصر</u>
السيد م • ن • فهي	
السيد س • م • رحالي	<u>المغرب</u>
السيد م • الشرايبي	
السيد أ • غارثيا روليس	<u>المكسيك</u>
السيدة ز • غونزاليس اى ريندرو	
السيد د • سامر هيس	<u>المملكة المتحدة</u>
السيد ل • ميدلتون	
السيدة ج • ا • لينك	
الآنسة ج • ا • ق • رايت	
السيد د • ارد بيلغ	<u>منغوليا</u>
السيد س • أ • بولد	
السيد ج • أ • ايد جيفرى	<u>نيجيريا</u>
السيد و • و • لكينسلي	
السيدات • أغهي - ايرونزي	
السيد أ • فينكاتسواران	<u>الهند</u>
السيد س • ساران	
السيد أ • كوميش	<u>بنغلاديش</u>
السيد ك • غيوفي	
السيد د • فاغنا كرز	<u>هولندا</u>
السيد أ • ميربورغ	
السيد ر • ج • أكرمان	

الحاضرون في الجلسة (تابع)

السيد ل • غ • فيلدز
السيد م • د • باسبي
السيدة ك • كريستبرغر
السيدة م • ا • هونكس
السيد ج • ميسكل
السيد ر • ف • سكوت

السيد ي • أولوا
السيد م • تاكاهاشي
السيد ك • تاناكا
السيد ت • آراي

السيد م • فرهونتش
السيد م • ميخايلوفيتش

السيد ر • جايبال
السيد ف • بيراساتيغي

الولايات المتحدة الأمريكية

اليابان

يوغوسلافيا

أمين لجنة نزع السلاح والممثل
الشخصي للأمين العام

نائب أمين لجنة نزع السلاح

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : حضرات العندوبين ، أعلن افتتاح الجلسة العامة الثانية والسبعين بعد المائة من جلسات لجنة نزع السلاح • تبدأ اللجنة اليوم نظرها في تقرير الهيئات الفرعية ، وفي تقريرها الخاص الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية العامة المكرسة لنزع السلاح • وجريا على العادة المتبعة ، ووفقا للمادة ٣٠ من مواد نظامنا الداخلي ، يمكن للاعضاء الراغبين في الادلاء ببيانات حول أى موضوع يتعلق بأعمال اللجنة أن يفعلوا ذلك في أى وقت •

وقبل أن نبدأ أعمالنا اليوم ، أود أن أعلم اللجنة بأني تلقيت رسالة من ممثل تركيا الدائم ، مؤرخة في ١٦ نيسان / ابريل ١٩٨٢ ، يذكر فيها ممثل تركيا الدائم الاعراب عن الاهمية الشديدة التي تعلقها حكومته على أن تصبح عضوا كاملا في لجنتنا ويقول فيها انه " ينبغي أن تعتبر تركيا من بين المرشحين حين يجرى استعراض لعضوية اللجنة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية القادمة المكرسة لنزع السلاح " • وأعتقد أنه قد عمت فعلا على أعضاء هذه اللجنة نسخ من هذه الرسالة • كما أود أن أعلم أعضاء اللجنة بالطريقة التي أتوخى اتباعها من الآن فصاعدا • فلقد بات واضحا الآن ان الموعد الذي حددناه لاختتام الجزء الاول من دورتنا لعام ١٩٨٢ ، وهو ٢٠ نيسان / ابريل الذي يصادف اليوم بالذات ، هو موعد لا يمكن الوفاء به • فينبغي لنا اذن أن نواصل العمل حتى يوم الغد على الاقل شريطة أن نتمكن من العمل ، على وجه الاستعجال ، اليوم وغدا ، واني لأشدد على هذا الشرط • والامانة تذل الآن قصارى جهدها كما تتمكن من تعميم ورقة العمل 58/Rev.2 بعد ظهر هذا اليوم ، الساعة ١٦/٣٠ ، وهي الوثيقة التي تتضمن نص التقرير الذي اتفق عليه فريق الصياغة المكلف بذلك المهمة • وما اننا اختتمنا اعمالنا في فريق الصياغة في الساعة ١٣ ، أو بالاحرى بعد ذلك ، فان مشروع التقرير الذي سيعم عليكم في الساعة ١٦/٣٠ سيكون بالانكليزية فقط •

اني اعترم العمل اذن على النحو التالي : أولا ، بعد ظهر هذا اليوم ، ستكرس الجلسة العامة أساسا لتقديم تقارير الأفرقة العامة لتتظر فيها اللجنة • ثانيا ، بعد هذه الجلسة العامة ، ستعقد جلسة غير رسمية للنظر في ورقة العمل 58/Rev.2 التي أشرت اليها توا والتي ستتاح بالانكليزية وناشد جميع الاعضاء أن يوافقوا على استخدام النص بالانكليزية أثناء المناقشات في الجلسة غير الرسمية وخلال هذه الفترة ، ستجهز ترجمة ورقة العمل 58/Rev.2 باللغات الأخرى وتتاح في صناديق الوفود في الساعة ١١ من صباح الغد ليتسنى لكم النظر فيها • وتحقيقا لهذا الغرض ولا تاحة بعض الوقت للامانة كما تعد الورقات الأخيرة ، فلن نجتمع صباح الغد • على أن من الواضح اننا اذا رغبتنا في اعلان ختام الجزء الأول من الدورة في الغد ، فاننا سنحتاج الى انتهاء النظر اليوم في ورقة العمل 58/Rev.2 ، وبالتالي فقد اعترمت عقد جلسة غير رسمية مطولة بعد ظهر هذا اليوم • واعتزم عقد الجلسة العامة الأخيرة من هذا الجزء من دورتنا يوم الغد الساعة ١٥/٣٠ •

وينبغي أن تقدم مباشرة الى الامانة أى تغييرات مقترحة فيما يتصل بترجمات مشروع التقرير باللغات الأخرى وذلك لاني اعتقد اننا لسنا بحاجة الى معالجتها في جلساتنا •

لدى في قائمة المتكلمين اليوم ممثلو تشيكوسلوفاكيا والمكسيك وبولندا وجمهورية ألمانيا الاتحادية وباكستان وفرنسا •

أعطي الكلمة الآن لأول المتكلمين في قائمتي ، أى ممثل تشيكوسلوفاكيا ، سعادة السفير

فيفودا •

السيد فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : يا سيادة الرئيس ، ان مجموعة البلدان الاشتراكية ، وقد اخذت في الاعتبار ما جرى من تبادل لوجهات النظر أثناء الجلسة غير الرسمية التي عقدت بعد ظهر البارحة ، تود أن تؤكد مرة أخرى أنها لا تريد أن تقف في وجه انشاء فريق عامل يعني بالبند ١ من جدول أعمالنا ، أي بحظر التجارب النووية • وغاية الاعراب عن استعدادنا للموافقة على اتخاذ اجراء فوري والتماس حل فوري للمشكلة ، تود وفـود اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية وبلغاريا ، وبولندا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والجمهورية الديمقراطية الالمانية ، ومنغوليا ، وهنغاريا ، أن تقدم ورقة العمل الواردة في الوثيقة CD/287 وعنوانها " اقتراح بانشاء فريق عامل مخصص بموجب البند ١ من جدول الأعمال المعنون حظر التجارب النووية " • واسمحوا لي أن اطو عليكم النص الكامل لاقتراحنا :

" تقرر لجنة نزع السلاح ، في اطار الاضطلاع بمسؤولياتها بوصفها المحفل المتعدد الاطراف للتفاوض ، وفقا للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، انشاء فريق عامل مخصص بموجب البند ١ من جدول الأعمال المعنون " حظر التجارب النووية " •

وسوف يتم استكمال صياغة ولاية الفريق العامل في مطلع الدورة الصيفية للجنة ، مع مراعاة النتائج التي ستسفر عنها الدورة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر سعادة السفير فيفودا على بيانه • المتكلم التالي في قائمة المتكلمين لدى هو ممثل المكسيك ، سعادة السفير غارثيا روليس ، الذي سيقدم تقرير الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، الذي يرد في الوثيقة CD/283 •

السيد غارثيا روليس (رئيس الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح) (الكلمة بالاسبانية) : يشرفني أن أقدم الى لجنة نزع السلاح تقرير الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، هذا الفريق الذي تشرفت برئاسته أثناء دورة اللجنة لعام ١٩٨١ والجزء الاول من دورة عام ١٩٨٢ ، وأن اقدم شروط البرنامج الشامل المذكور يرد في مرفق هذا التقرير •

ولما كان الأمر يتعلق بنص من تلك النصوص التي يقال عنها بصفة عامة أنها لا تحتاج الى تفسير ، فاني سأقتصر على ابداء بعض الملاحظات في هذا الشأن • وأود أولاً أن اشير الى أن فريقنا العامل كان واحداً من أنشط الفرق في لجنتنا ، التي وصفتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنها المحفل المتعدد الاطراف الوحيد للتفاوض بشأن نزع السلاح ، لأن الفريق ، كما هو معلوم ، بدأ أعماله هذا العام بعقد اجتماعات يومية طيلة الاسابيع الثلاثة الاخيرة من كانون الثاني / يناير ، قبل أن تجتمع اللجنة ، ثم عقد ، بعد استئناف أعمال اللجنة في ٢ شباط / فبراير ، ثلاثة اجتماعات اسبوعياً بصورة وسطية ، ناهيك عن الاجتماعات الكثيرة التي عقدتها افرقة الفرعية • واتاح له ذلك أن يتبحر بالنجاح المهمة التي أوكلت اليه ، بالرغم مما فرضته عليه ظروف يعرفها الجميع من تعقيدات لا مفر منها •

وفي التقرير الذي أشير اليه ، تود اسما جميع من تجدر الاشارة اليهم بوجه خاص لما قدموه من مساهمة قيعة في أعمال الفريق وهم : سعادة السفير أولوادينجي من نيجيريا ، الذي ترأى الجلسات العتري الاولى من أصل الجلسات البالغ عددها ٥٩ جلسة ، وسعادة السفير فرنسوا دي لاغوريس من فرنسا ، وغير هارد هيردر من الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، وسلسوانطونيو دي سوزا اي سيلفا من البرازيل ، الذين نسقوا أعمال أفرقة الاتصال المختلفة ، والسيد طارق الطف

من باكستان ، الذي نسق أعمال فريق الصياغة غير الرسمي • كما اكتفي بتوجيه شكر خاص لذلك الانسان الذي اضطلع بمهمة اعداد التقرير بالتشاور مع الرئيس فلم يتسن له بالطبع أن يشير بوجه مناسب الى مساهمته في الفريق بوصفه أميناً له • وقد قبض لي أن اراه ، أو بالأحرى أن أراها تعمل عن كثب ، وأن اعتمد على تعاونها الذي لا يكل خلال ما يقرب من عام ونصف • وأرى أن ليس من العدل ألا أشير في هذه المناسبة الى الطريقة المثالية التي وفّت بها الآنسة أيدا بالمهام التي اضطلعت بها في هذا المضمار ، بالنظر الى موضوعيتها الرفيعة ، ومعارفها الواسعة بشؤون نزع السلاح ، ومزاياها الاستثنائية في الصياغة ، وذلكائها الوقاد الخصب الذي يبدع صيغا من شأنها أن تال القبول العام • وفيما يتعلق بمشروع البرنامج الشامل لنزع السلاح الذي يحيله الفريق العامل الى اللجنة في مرفق تقريره والذي ، وفقاً لحكام القرار ١٦٢/٣٦ ووالذي أقرته الجمعية العامة في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ ، ينبغي أن يقدم " في الوقت المناسب لكي تنظر فيه الجمعية العامة وتعمده في دورتها الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح " ، أرى من واجبي أن ابدى بعض الملاحظات التي هي ثمرة مشاركة طهيلة ووثيقة في الجهود الرامية الى اعداد البرنامج •

واسمحوا لي أن أشير أولاً الى أن هيكل الوثيقة التي يعرضها الفريق على اللجنة يناظر ذلك الذي تمت الموافقة عليه عام ١٩٨٠ والذي كان من المقرر ، كما ورد في الفقرة ٦٨ (٧) من تقرير اللجنة الى الدورة الخامسة والثلاثين للجمعية العامة ، أن يشمل ، بالإضافة الى " المقدمة أو الديباجة " التي سيتم اعدادها في آخر الامر ، ستة فصول مخصصة للمواضيع التالية : الأهداف العبادي ، الأولويات ، التدابير ، مراحل التنفيذ ، الآلية والجراءات • وكان التعديل الوحيد الذي أدخل على هذا الهيكل ينطوي ، لاسباب تبدو واضحة ، على الجمع بين عنصرين يعنون بهما الفصل الخامس ليعالج " التدابير ومراحل التنفيذ " في آن واحد •

وفيما يتعلق بمحتوى البرنامج ، سعى الفريق العامل الى التقيد ، بأوفى صورة ممكنة بالولاية المحددة بوضوح في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية ، التي تصح على أن البرنامج ينبغي أن يضم " جميع التدابير التي يعتقد أنها مستصية لضمان تحقيق غاية نزع السلاح العام الكامل في ظل مراقبة دولية فعالة في عالم يسوده السلم والأمن الدوليان ويتعزز ويتوطد فيه النظام الاقتصادي الدولي الجديد " • وقد تكرر ورود هذه الولاية بنصها الحرفي في الفقرة ٧ (ب) من " العناصر " التي وافقت عليها عام ١٩٧٩ ، بتوافق الآراء كذلك ، هيئة نزع السلاح ، والتي تبنتها الجمعية العامة في قرارها ٨٣/٣٤ حاء ، المؤرخ في ١١ كانون الاول / ديسمبر من العام نفسه ، كما أكدت لجنة نزع السلاح حين اعتدت التقرير الذي قدمه اليها الفريق العامل في عام ١٩٨٠ ، والذي تشير الفقرة ١٠ منه اشارة صريحة الى أنه " يتعين أن يكون البرنامج الشامل قائماً بذاته " •

وينبغي ألا يؤدي كون عدد كبير من أحكام البرنامج ما زال يرد بين أقواس معقوفة الى تثبيط الهمم بل الى الحث على بذل مزيد من الجهود لاكتساف نصوص من شأنها أن تال القبول العام • وتجدر الاشارة في هذا الصدد الى أن مشروع الوثيقة الختامية الذي احالته الى الجمعية العامة اللجنة التحضيرية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح ، بعد خمسة اجتماعات - عقد منها ثلاثة عام ١٩٧٧ بينما عقد الاجتماعان الأخيران في النصف الاول من عام ١٩٧٨ - كان مليئاً كذلك بالأقواس المعقوفة ، غير أن ذلك لم يمنع الجمعية العامة من أن تقر ، بتوافق الآراء ، وثيقة خالية تماماً من هذه العلامات التي ترمز الى التباين في وجهات النظر •

ولئن تبين أن تجسيد هذا المشروع يستلزم بذل جهود كبيرة ، فإن من المرجح ، على أي حال ، ألا ينطوي الأمر على مهمة ما زالت من أعسر المهام تحقيقاً ، وخاصة إذا لم يعتمد أي من الوفود على الرجوع عن الحلول الوسط التي تم قبولها عام ١٩٧٨ في الوثيقة الختامية . كما أنه يبدو أن من غير المستحيل مطلقاً التوصل إلى اتفاق على عدد المراحل التي يجب أن يتألف منها البرنامج وذلك ، بالنظر إلى المرونة التي أظهرتها في عدة مناسبات الوفود صاحبة ورقات العمل الرئيسية المقدمة إلى الفريق ، لأن الفريق قد نجح في توجيه مداولاته دون أي معارضة ، كما لو كانت " فرضيات عمل " ، وذلك على أساس أربع مراحل أولاً ، ثم على أساس مراحل ثلاث . ويصح القول ذاته في موضوع آلية أو إجراءات الاستعراض ، إذ يبدو أن الجميع متفقون على إقرار آلية تعمل بصورة دورية كل خمس سنوات ، وعلى أن تجرى إعادة النظر أو الدراسة من خلال دورات استثنائية محددة للجمعية العامة تكريس لنزع السلاح .

وبالنظر إلى ما تقدم ، يبدو من الممكن الخلوص إلى أن أعسر مشكلتين من المشكلات الباقية هما مشكلة تحديد ما إذا كان يجب أن يوضع للبرنامج جدول زمني للتفويض أم لا ، ومشكلة تحديد النطاق الذي تكون فيه للبرنامج قوة الزامية . فإذا قبلنا ، وذلك معقول في نظرنا ، الفرضية القائلة أن جميع الدول المشتركة في دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ستظهر إرادة طيبة ونية صادقة في المفاوضات الرسمية وغير الرسمية التي ستجرى أثناء الدورة ، فإن ثمة أسباباً جديدة تدعو إلى الاعتقاد بأن هذه المشاكل ستلقى حلاً مرضياً .

وفيما يتعلق بالمواعيد التي يتعين النص عليها في أي جدول زمني مقبل ، تجدر الإشارة أولاً على أنه لم يعد أحد يفكر اليوم بمواعيد دقيقة مطابقة لتلك التي نص عليها مشروعاً معاهدة نزع السلاح العامل الكامل اللتين قد مهما عام ١٩٦٢ إلى اللجنة الثمان عشرة لنزع السلاح كل من الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي على التوالي . وما يدعو للتفاؤل كذلك ، في هذا الصدد ، أن ترد إشارة إلى المصطلحات المستخدمة في إعلان عقد الثمانينات عقداً ثانياً لنزع السلاح ، والذي يشغل فيه عامل الزمن مكاناً هاماً دون أدنى شك ، بوصف هذه المصطلحات مثلاً على تلك التي يوصى باستخدامها ، وخاصة لأن تلك الإشارة وردت على لسان ممثل عضو من أهم أعضاء المجموعة التي يطلق عليها اسم " مجموعة بلدان أوروبا الغربية وبلدان أخرى " .

وفيما يتعلق بطبيعة البرنامج ، فلئن كان يبدو من الضروري استبعاد احتمال الحصول على توافق للآراء حول منح البرنامج المركز القانوني لمعاهدة متعددة الأطراف ، فإن التعليقات التي أبدت خلال مختلف الجلسات التي خصصها الفريق لبحث هذه المسألة تبين بوجه خاص اتجاهها عاماً إلى الإقرار بضرورة التماس صيغ الارتقاء بالبرنامج إلى مستوى أعلى فعلاً من مستوى القرارات التي تتخذها الجمعية العامة عام بعد عام . وهذا يستلزم دون أدنى شك أن تستدرج في البرنامج أحكاماً مطابقة لتلك التي ترد في الفقرة ١٢٦ من الوثيقة الختامية ، التي تؤكد فيها " رسمياً من جديد " ، الدول التي اشتركت في الدورة الاستثنائية الأولى ، في جملة أمور ، " عزمها " على أن " تعمل من أجل نزع السلاح العام الكامل " وعلى أن " تبذل مزيداً من الجهود الجماعية الهادفة إلى تعزيز السلم والأمن الدولي " ، وعلى " إزالة خطر الحرب ، وخاصة الحرب النووية " ، وعلى " تنفيذ تدابير عملية ترمي إلى وقف سباق التسلح وعكس اتجاهه " . كما يجب أن ينص البرنامج صراحة على ما أعلنته الفقرة ١٧ من الوثيقة الختامية ، إذ أشارت إلى الحاجة الملحة " لترجمة أحكام هذه الوثيقة الختامية إلى إجراءات عملية " وإلى " المضي قدماً على طريق إبرام اتفاقيات

دولية ملزمة وفعالة في ميدان نزع السلاح " . وبالنظر الى أن الدول النووية لم تعتبر الوثيقة الختامية مع الأسف ، أكثر من حبر على ورق ، فإنه ينبغي كذلك توخي ادراج أحكام ، سواء في المقدمة أو في الفقرات الختامية للبرنامج الشامل ، تطوى قدر المستطاع ، من الوجهة السياسية والاخلاقية ، على التزام يقبل بحرية ويكون أكثر قصرا ، فيما نأمل ، مما تم تحقيقه عام ١٩٧٨ .

وفي هذا الصدد ، تجدر الاشارة كذلك الى أن المشتركين في اجتماعات الفريق قد مسوا اقتراحات هامة مختلفة ترمي الى الاشادة ، من خلال أعمال رمزية ، بأهمية البرنامج ، ولا سيما بالتزام الحكومات سياسيا بتابعة هذه الأحكام . ومن بين هذه الاقتراحات وقد يكون أهمها ، سواء من حيث اصلته أو ربطا من حيث فعاليتها . اقتراح يرمي الى ان يقوم بالتوقيع على البرنامج جميع رؤساء دول أو حكومات جميع الدول الاعضاء في الامم المتحدة . وفي رأيي أن غياب معظم رجال الدولة هؤلاء ، ما لم يكن كلهم ، عن نيويورك لدى ختام الجمعية العامة يجب الا يشكل عائقا أمام قبول هذا الاقتراح بل على العكس . فالواقع أنه يمكن فعلا لممثل خاص للامين العام للأمم المتحدة أن يتولى نقل النسخة الأصلية من البرنامج الى جميع عواصم هذه الدول بغية الحصول على توقيع الرئيس الاعلى لكل منها . وذلك من شأنه ، في الوقت ذاته ، أن يحفز الرأي العام في كل من هذه البلدان الى تقدير أهمية البرنامج على الوجه الصحيح .

لقد تكرر منذ بعض الوقت ، ولا سيما خلال العام الأخير ، صدور أعمال مختلفة في العالم بأسره للاعراب عما يشيره من مشاعر القلق في البشرية جمعاء سباق التسلح النووي وظهور مذاهب كتلك التي ترغب في اقناعنا بإمكانية خوض حرب نووية محدودة أو بالفرضية الوهمية القائلة بإمكان احراز نصر نووي . وإذا كان صحيحا ما قالته الجمعية العامة سنة ١٩٧٨ من أن " لجميع شعوب العالم مصلحة حيوية في نجاح مفاوضات نزع السلاح " ، فإنه يمكن للمرء أن يؤكد دون أي مبالغة أن مليارات البشر الذين تتكون منهم هذه الشعوب سيتابعون عن كثب شديد أعمال الدورة الاستثنائية المكرسة لنزع السلاح التي ستعقد في مقر الأمم المتحدة في الفترة الواقعة بين ٧ حزيران / يونيو و ٩ تموز / يوليه ١٩٨٢ . وربما غدت تلك الدورة العنصر الحاسم الذي سيحمل ممثلي هذه الشعوب المشتركين في المناقشات الدائرة في نيويورك على فهم ضرورة الموافقة ، بتوافق الآراء ، على برنامج شامل لنزع السلاح يعتمد على المشروع الذي يقدمه الفريق العامل المخصص اليوم الى اللجنة ، ويعبر في الواقع العملي عن الاهداف الحاسمة المنصوص عليها منذ أربع سنوات في الفقرة ١٠٩ من الوثيقة الختامية للجمعية العامة . وعلينا دائما ، يا سيادة الرئيس ، أن نضع نصب أعيننا ما تؤكد به الوثيقة الختامية وهو أن أشد مهام يومنا الحاضر عجالة والحاحا هو " ازالة خطر نشوب حرب عالمية " لان هذا الخطر يضع البشرية أمام اختيارين : " فاما أن نوقف سباق التسلح . . . واما ان نواجه الفناء " .

الرئيس: (الكلمة بالانكليزية) : اشكر سعادة السفير غارثيا روليس ، رئيس الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، على بيانه وعلى تقديم تقريره . وأعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية ، ممثل بولندا ، سعادة السفير سويكا ، الذي سيقدم تقرير الفريق العامل المخصص ، الوارد في الوثيقة CD/281 .

السيد سويكا (رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية) (الكلمة بالانكليزية) : يا سيادة الرئيس ، بصفتي رئيس الفريق العامل المعني بالاسلحة الكيميائية ، اشرف بتقديم تقرير خاص لهذا الفريق الى لجنة نزع السلاح تم اعداده نظرا لانعقاد دورة الجمعية العامة للامم المتحدة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح ، ويرد نص التقرير في الوثيقة CD/281 التي أصبحت متاحة ، فيما أرجو ، لجميع الممثلين الموقرين في هذه اللجنة .

وأود أن أوجز قدر الامكان، جريا على ما لمقتضاه في جلساتنا • وأود أن أشير، قبل كل شيء، الى أنه قد طلب الى هذه اللجنة، وفقا للفقرة ٥ من منطوق قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٣٦ و١٦٠، أن تقدم الى دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية المكرسة لنزع السلاح، " تقريرا خاصا عن حالة المفاوضات المتعلقة بمختلف المسائل قيد النظر في اللجنة " • كذلك اوردت الجمعية العامة طلبا محددا، في الفقرة ٤ من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٦٢/٣٦ ألف، فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية • وأمل أن يعكس التقرير الوارد في الوثيقة CD/281، بصورة فعلية، الحالية الراهنة للمفاوضات في الفريق العامل التابع للجنة بشأن حظر الأسلحة الكيميائية •

ولما كان التقرير ذاته واضحا لا يحتاج الى تفسير، فاني أود أن أشاطر اللجنة بايجاز في بعض النقاط الهامة في المناقشة التي دارت في الفريق العامل وأدت الى اعداد واعتماد هذا التقرير • فقد رغب الفريق، في الجزء الاستهلالي من التقرير، أن يشير بصورة مباشرة الى الفقرة ٧٥ من الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح، واسمحوا لي أن أعيد الى الاذهان ان تلك الفقرة تشدد على أهمية والحاج المفاوضات المتعلقة بالحظر الكامل والفعال لاستحداث وانتاج وتخزين جميع الأسلحة الكيميائية وتدمير هذه الأسلحة • ومن جهة أخرى، فضل الفريق ألا يشير الا بصورة عامة الى جميع الاقتراحات والوثائق الاخرى المتعلقة بحظر الأسلحة الكيميائية والتي قدمت في العلي في اطار مؤتمر لجنة نزع السلاح واللجنة نفسها، مقدرا أن مجرد تعدادها جميعها سيشكل مهمة تستلزم اشغال حيز مكاني دون أن تولد فائدة تذكر، وخاصة بمناسبة انعقاد الدورة الاستثنائية الثانية •

وقد اتبع الفريق النهج نفسه لدى اعداد الاجزاء الاخرى من التقرير • فقد تجنب الفريق الخوض في تفاصيل مناقشاته في ١٩٨٠ و ١٩٨١، بموجب ولايته السابقة، ولكنه شدد على أهمية النقاط التي جرت مناقشاتها في هاتين السنتين بوصفها تشكل بالفعل مراحل كبيرة الأهمية فسي المفاوضات بشأن حظر الأسلحة الكيميائية • وفيما يتعلق بالحالة الراهنة للاعمال، ابرز الفريق أهمية وضع ولاية جديدة تتيح اعداد اتفاقية، وشرح باقتضاب مواضيع المناقشات للنصف الاول من دورته لعام ١٩٨٢ والاختلافات الرئيسية في وجهات النظر والمشاكل التي برزت في المناقشات التي دارت في الشهرين الماضيين أو ما يقرب من ذلك •

وثمة أمر أود أن اوضحه قدر الامكان، وذلك أن الفريق قصد الى أن يتلافى في هذا التقرير اعادة وتكرار جميع وجهات النظر المتباينة لوفود معينة أو مجموعات معينة من الوفود بشأن مشاكل صغيرة و/ أو كبيرة لا حصر لها برزت خلال المناقشات التي استغرقت أكثر من ثلاث سنوات • فقد انعكست تلك المناقشات بصورة كافية في تقرير الفريق العامل لعام ١٩٨٠، الوارد في الوثيقة CD/131/Rev.1 وفي تقريره لعام ١٩٨١، الوارد في الوثيقة CD/220 • وقد أشير الى هذين التقريرين كليهما، على وجه التحديد في التقرير الحالي للفريق •

لقد وصفت بتفصيل كبير، في بياني الختامي الى الفريق، نهجا عمليا يمكن أن يأخذ به الفريق اثناء النصف الثاني من دورة عام ١٩٨٢ • وفي هذا السياق، ناشدت أعضاء الفريق وسألتهم أن يقوموا بأعمال تحضيرية محددة للدورة الصيفية اذا شئنا أن نقرب أكثر ما يمكن من مرحلة صياغة أحكام الاتفاقية • ولا أود أن أكرر فحوى ذلك البيان لان الامانة، بالنظر الى الاهتمام الذي أبداه أعضاء الفريق، قد عمدت البيان بوصفه ورقة من ورقات عمل الفريق المعني بالأسلحة الكيميائية • ولكن استأذنكم، يا سيادة الرئيس، في مناقشة جميع الوفود مرة أخرى أن تبذل جهودا جديدة في الدورة

الصفية كما نتكن من ترجمة أكثر ما يمكن من وجهات النظر المتباينة الى عناصر بديلة ، وأن نعدّ بعد ذلك عناصر توفيقية • وقد اتحت كذلك لجميع الوفود مجموعة من مشاريع العناصر والنصوص الجديدة المقترحة تيسيرا لهذه العملية التي ادعوهم للقيام بها •

وأود أن اعتذر لسلفي ، سعادة السفير أوكلوا وسعادة السفير ليدغارد ، عن عدم ذكر اسميهما ، في الجزء الاستهلالي من التقرير ، بوصفهما رئيسي الفريق في عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ على التوالي • ولقد كان من رأيي شخصا أن مقدمة من هذا القبيل ينبغي ألا تتضمن جميع التفاصيل التي لاحظتها في تقارير الأفرقة العاملة الأخرى • بيد أني أؤيد بالتأكيد توحيد شكل تقارير جميع الأفرقة العاملة في هذا الشأن ، وأمل أن توافق اللجنة على تغطية هذه المشاكل في الفقرتين ٦١ و ٦٢ من تقريرها • كما يمكن تطبيق الاجراء ذاته فيما يتعلق باشتراك الدول غير الأعضاء في أعمال الفريق العامل •

وأخيرا ، اسمحوا لي أن اشير الى بعض المناقشات الأخيرة التي جرت في فريق الصياغة التابع للجنة • وردى على ذلك مختصر : فالفريق العامل لم يكن بالفعل يعكس في أنشطته ، بصورة مباشرة ، مناقشات اللجنة في الجلسات العامة • وقد ادار أعماله على أساس ولاية جديدة ، أجل جديدة ، تم اعتمادها بموافقة جميع الوفود • ولقد عمل الفريق على أساس الولاية وعلى أساس برنامج العمل الذي تم اعتماده كذلك بتوافق الآراء • وهذا التقرير يعكس أنشطته • واسمحوا لي أن أقول أيضا ان هذا هو تماما الهدف الرئيسي لتقرير اللجنة ، أي أن يعكس مجرى واتجاهات المناقشات التي دارت في الجلسات العامة • ويتعين على تقرير الفريق ، في نظري ، أن يقتصر على المناقشات التي دارت في الفريق العامل بالذات • أما الاشارات الى المناقشات التي دارت في الجلسات العامة فقد انعكست بالطبع في أعمال الفريق حين تضمنت تلك المناقشات اقتراحات محددة تتعلق بمواضيع المفاوضات في الفريق •

وكما يعلم تماما أعضاء اللجنة الموقرون ، دخل الفريق العامل المعني بالأسلحة الكيميائية ، بولاية جديدة ، مرحلة أخرى حساسة من مراحل عمله • وقد عقدنا سلسلة أخرى من الابحاث المستفيضة لمشاكل عسيرة معقدة • وأود أن أؤكد ، بصفتي رئيس هذا الفريق ، أن الاعمال سارت بروح من التفاهم المتبادل والاحترام والتعاون ، بالرغم من شدة حساسية وتعقيد مفاوضاتنا • وأود الآن أن أتقدم بالشكر الحار مرة أخرى من جميع أعضاء الفريق لهذا التفاهم والاحترام المتبادل والتعاون •

وأود أن أسألكم ، يا سيادة الرئيس ، أن تعملوا على تعميم هذا البيان بوصفه وثيقة رسمية من وثائق لجنة نزع السلاح ، كما جرى الأمر بالنسبة للوثيقة CD/286 التي تتضمن بيان رئيس الفريق العامل المخصص لوضع برنامج شامل لنزع السلاح ، سعادة السفير غارثيا روبليس •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر سعادة السفير سويكا رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الكيميائية لبيانه ولتقديمه تقريره • واني لواتق من أن الطلب الذي تقدم به بشأن تعميم بيانه بوصفه وثيقة رسمية سيلقى ما يستوجبه من العناية • وأعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ، ممثل جمهورية ألمانيا الاتحادية ، سعادة السفير فيغينير ، الذي سيقدّم تقرير الفريق العامل المخصص ، الوارد في الوثيقة CD/284 •

السيد فيغينير (رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية) (الكلمة بالانكليزية) : يا سيادة الرئيس ، اني اتشرف فعلا بتقديم التقرير الذي أشرتتم اليه تولا •

لقد اختار الفريق العامل أن يستخدم وقته المخصص للمفاوضات الموضوعية في وقت متأخر قدر الامكان من الاسبوع الماضي . لذلك لم يتح له غير جلسة واحدة لمناقشة التقرير واعتماده . ولقد أثقل ذلك كاهل أعضاء الأمانة بعبء كبير إذ تعين عليهم أن يكرسوا وقتا اضافيا لاستساخ التقرير من مجموعات غير متجانسة من التعديلات الشفوية والخطية الرامية الى استكمال المشرخ الاصلي . وأود أن اشكرهم بالنيابة عن الفريق العامل لأنهم انجزوا عملا ممتازا في ظل هذه الظروف الصعبة .

بيد انه كان لا مندوحة ، في هذه الحالة ، عن تسرب عدد صغير من الاخطاء أو مواطن اللبس الى النص المطبوع . فاسمحوا لي ، يا سيادة الرئيس ، أن أتلو هذا العدد المحدود من التقيحات التي باتت ضرورية ، علما بأن أي منها لا يغير الروح العامة للتقرير ولا هيكله العام ، بل هي تساعد على توضيحه . ولا تضيف هذه التعديلات الى النص جملة أو فكرة لم تكن في الأصل جزءا من قرار الفريق العامل باعتقاد التقرير . فأنا أشير اذن الى الوثيقة CD/284 ، كما أشير ، فيما يتعلق بالنص الانكليزي ، الى الوثيقة *CD/284 . ففي الصفحة ١ ، في السطر الاخير من الفقرة ٦ ينبغي حذف عبارة " الاشعاع الناتج عن انحلال " . وفي الصفحة ٢ ، في السطر الخامس في الفقرة ١٦ بعد الجملة المنتهية بكلمة " الهجمات " ، يرجى ادراج الجملة الاضافية التالية : " وأوضحت بعض الوفود أنها تحتفظ بموقفها فيما يتعلق باختصاص اللجنة في معالجة هذه المسألة " . وهناك مجرد خطأ طباعي في الصفحة ٥ من النص الانكليزي ، في الجملة الاخيرة من الفقرة ٢٧ ، إذ ينبغي الاستعاضة عن عبارة " points of view " (وجهات النظر) بكلمة " differences " (الاختلافات) . وفي الصفحتين الاخيرتين ، أصبح من الضروري أن نوضح أن بعض الجمل الواردة في الصفحتين هي اقتباسات مما قالته الوفود . فبيني اذن ، في الجملة الثانية من الفقرة ٢٢ ، ادراج عبارة " في نظرها " . وبذلك يصبح نص الجملة كما يلي : " فحيث ان الهدف الاساسي ، في نظرها هو منع " " . وفي الجملة الثانية من الفقرة ٢٤ ، ينبغي ادراج عبارة " في نظرها " بحيث يصبح نص الجملة كما يلي : " ويكون من شأن حظر جزئي ، في نظرها ، اضافة الشرعية " " . وفي السطر الثالث من الفقرة ٢٢ ، يستعاض عن عبارة " التأثير الحراري " ، توخيا للدقة التقنية البحتة ، بعبارة " القدرة الحرارية " .

ان سجل الفريق العامل ، كما سيتبين للوفود وهي تحيط علما بمحتويات التقرير ، بعيد عن أن يكون متوقفا . فنحن بدأ الفريق أعماله بداية تبعت على التناوب ، في مطلع آذار / مارس ، إذ اتخذ مقرا اجرائيا عليا كان له أثر كبير في الخروج من طريق مسدود ، فان روح الاستعجال التي دفعها قرار الجمعية العامة ١٧/٢٦ باء في عرق الفريق والتي بعثت الأمل في امكان تحقيق تقدم ملموس في موضوع الاسلحة الاشعاعية " التقليدية " ، على الأقل ، سرعان ما تبخرت . واذا بالفريق العامل مازال يواجه اليوم بعض المشاكل التي كانت هي نفسها مبعث الصعوبة في أعماله في العام الماضي . كما ان استعداد الوفود للنظر في صيغة توفيقية ولبذل جهود مشتركة لاحتراز نتائج تبلغها بتوافق الآراء قد تلاشى ، وذلك على الأقل حين ازف الوقت لصياغة هذا التقرير . وعوضا من أن تسجل الوفود بفخر ما احرزته من تقدم ، فضلت أن تعود الى بيان مواقفها السابقة في محاولة واضحة للمحافظة على ثبات موقفها استعدادا للجولة التالية من المفاوضات . بل ان بعض الوفود انتهزت الفرصة لتصوغ طلباتها بقوة جديدة ، وان يكن قد بات واضحا تماما لديها أن لا أمل في أن يعتمد الفريق العامل مقترحاتها . وحاول الرئيس ، في مناسبات مختلفة ، أن يقدم نصوما يرى أنها تأخذ في الاعتبار أقصى عدد من المواقف ، غير أن النجاح لم يكن يحالفه بوجه عام . وحين عرض ، في المراحل

الختامية للدورة ، أن يقدم نص مشروع كامل بمعاودة مقبلة للأسلحة الإشعاعية ، تغطي موضوع الأسلحة الإشعاعية " التقليدية " ، مشروع يمكن ، في تصوره ، أن يستخدم أساسا مناسبا لحل توفيقى يمكن لجميع الوفود أن تتفق عليه في آخر المطاف ، وصل الى علمه أن تلك البادرة لن تقابل بالترحيب فامتنع عن تعميم النص .

وقد أتاحت الاجتماعات المتوازية العديدة التي انعقدت بشأن مسائل تتعلق بحظر الهجمات على المرافق النووية فرصة لمناقشة متعمقة لبعض القضايا ذات الصلة الوثيقة بالموضوع . وقد أسهم عدد من الوفود في إيضاح المشاكل التقنية ذات الصلة ، وإن من الانصاف أن نقول ان الفريق العامل بجملة قد اكتسب قدرا واسعا من النظرات النافذة في المشاكل قيد البحث . على أن اختلافات هامة فيما يتعلق بنطاق الحظر برزت في مرحلة مبكرة وتبين أنها على درجة من الجسامة بحيث تعيق احراز مزيد من التقدم ولو على الصعيد المناقشات الأولية .

ولئن كانت دورة الفريق العامل قد أسهمت بالتأكيد في توفير نظرة أوضح لجميع الوفود حول القضايا وحول عدد من الحلول الممكنة ، فإن العمدان مازال مفتوحا على سعته . ونكرر القول بأنه قد تعذر على الفريق العامل ، وهو يعالج موضوعا ذا أهمية محدودة بالنسبة لعملية نزع السلاح الشامل ، ان يرتفع تماما الى مستوى مسؤولياته . وهذا يشكل تحديا خطيرا بالنسبة للدورة الصيفية القادمة . وسيظل امتيازنا لي أن أترأس الاعمال في ذلك الحين . وحين يستأنف العمل سأحث جميع الوفود على أن تبذل جهودها من جديد كما تأخذ بتلايبب المشاكل التي مازالست مستعصية على الحل ، بل أطلب منها منذ الآن أن تصفي اذ هانها وأن تستخدم هذه الفترة الوسيطة للتفكير في امكانية معالجة بعض المشاكل البعثية المتعلقة دون اهدار الوقت بلا موجب .

ولئن كانت الدورة الربيعية مخيبة للأمال في نتائجها ، فانه لا بد لي مع ذلك من الاعتراف بأن كثيرا من الوفود وكثيرا من الزملاء قد اظهروا للرئيس شخصيا تعاوننا قيما كما نهضوا معه بمهمة السعي لبلوغ نتائج وحلول توفيقية . وأود أن أعرب لهم عن امتناني ، كما أتقدم بالشكر من الأمانة ومن المترجمين الشفهيين لما قدموه من عمل ممتاز .

وإذا اتبعت اللجنة نهجا تعمم بموجبه جميع البيانات الاستهلالية لرؤساء الافرقه العاملة فلا أريد أن استثنى من ذلك . على أني اعتقد ، في حالتي بالذات ، أن ايراد بياني في المحضر الحرفي سيكون كافيا .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : اشكر سعادة السفير فيخينير ، رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الإشعاعية ، لبيانه ولتقديمه تقريره . وأعطي الكلمة الآن لرئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الامنية ، ممثل باكستان ، سعادة السفير أحمد ، الذي سيقدم تقرير الفريق العامل الوارد في الوثيقة CD/285 .

السيد أحمد (رئيس الفريق العامل المخصص للضمانات الامنية) (الكلمة بالانكليزية) : يا سيادة الرئيس ، اني لا تتصرف بأن أقدم الى لجنة نزع السلاح التقرير الخاص للفريق العامل المخصص لموضوع اتخاذ ترتيبات دولية فعالة لجعل الدول غير الحائزة للأسلحة النووية في مأمن من استعمال الاسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وهو التقرير الوارد في الوثيقة CD/285 .

موفقا للمقرر الذي اتخذته اللجنة ، يتضمن التقرير الخاص اشارة الى منشأ المفاوضات حول هذا البند ويخطي الاعمال التي جرت أثناء الدورات الثلاث السابقة للجنة نزع السلاح ، بالاضافة على وصف الحالة الراهنة للمفاوضات حول الموضوع والاشارة الى بعض الاستنتاجات والتوصيات .

ولموضوع " الضمانات الأمنية السلبية " تاريخ طويل يشمل الاعلانات المتعددة الاطراف الصادرة عن الدول الحائزة للأسلحة النووية عام ١٩٧٣ ، وتوافق الآراء الذي تم بلوغه في الدورة الاستثنائية الاولى على عقد ترتيبات فعالة في هذه المسألة . وقد اتفق الفريق العامل ، في دورته الاولى عام ١٩٧٩ ، على أن من الضروري أن تغطي المفاوضات حول الموضوع شكل وجوهر الترتيبات على حد سواء . وركز الفريق العامل أساسا ، في دورته المنعقدتين عامي ١٩٨٠ و ١٩٨١ ، على بحث لجوهر الموضوع ، على أساس أن بلوغ اتفاق على الجوهر من شأنه أن يسهل قيام الاتفاق على الشكل . وقد ركز الفريق العامل جهوده ، أثناء المراحل الأخيرة من أعماله في العام العاشر ، على استحداث " صيغة مشتركة " للضمانات الأمنية تضم تلك العناصر التي يمكن اثارتها فسي المفاوضات والتي اتفق عليها جميع المعنيين ، أي " صيغة مشتركة " من شأنها التوفيق بين العناصر الواردة في التعهدات المتعددة الاطراف الحالية للدول الحائزة للأسلحة النووية .

وقدر الفريق العامل ، في بداية أعماله في هذه الدورة ، أن يواصل بذل هذه الجهود أخذا في الاعتبار ، في جملة أمور ، التوصيات السابقة وكذلك قراري الجمعية العامة ٩٤/٣٦ و ٣٦/٩٥ . وظلت المواقف العامة للوفود على حالها ، وإن تكن قد عرضت أفكار واقتراحات جديدة . وفضلا عن الاستماع الى صيغ الاعراب المتكرر عن هذه المواقف العامة ، واصل الفريق العامل النظر في الاقتراحات المقدمة اليه بشأن امكان ادراج " صيغة مشتركة " أو " نهج مشترك " في صك دولي ذي طابع ملزم قانونيا . وكما في الماضي ، لم يبرز أي اعتراض مهدي على فكرة وضع اتفاقية دولية ، وإن يكن اشير كذلك الى الصعوبات التي ينطوي عليها الامر . ثم نظر الفريق العامل في اقتراحات تتعلق باتخاذ تدابير مؤقتة ، ولا سيما بامكان اتخاذ مجلس الامن قرارا حول الموضوع . كذلك بحثت سبل عملية أخرى يمكن انتهاجها في سياق دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية القادمة المكرسة لنزع السلاح . وأكدت بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أن اعلاناتها جديدة بالثقة وأنها تلبى الاهتمامات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية ، بينما رأت بعض الوفود الأخرى أنه ينبغي استعراض هذه الاعلانات وتقيحها بصورة مناسبة في الدورة الاستثنائية القادمة .

والنتائج التي توصل اليها الفريق العامل تتكلم عن نفسها . فقد توافقت الآراء على أنه ينبغي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية أن تكون فعلا في مأمن من استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها ضدها ، وأن أمر التوصل الى اتفاق على هذا البند هو أمر عاجل . بيد أن التباين الواضح بين مفهومي الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة ما زال مستمرا . وبالرغم من أنه تم توضيح كثير من القضايا ذات الصلة ، فإن الفريق العامل عجز عن الوفاء بولايته . وقد تسنى للفريق العامل أن يوصي في سياق دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثانية القادمة المكرسة لنزع السلاح ، بتقسي الطرق والوسائل الكفيلة بالتغلب على الصعوبات التي تبرز في المفاوضات حول هذا البند .

وأجدني مضطرا للاعراب ، تخصيا ، عن خيبة الأمل وعن القلق ازاء اخفاق لجنة نزع السلاح في احراز أي تقدم مضموني صوب وضع اتفاق حول هذه المسألة يرضي جميع المعنيين ولا سيما الدول

غير الحائزة للأسلحة النووية • فاسمحوا لي أن انتهز هذه الفرصة لناشد جميع الدول ، لاسيما الدول الحائزة للأسلحة النووية ، أن تظهر الإرادة السياسية اللازمة لبلوغ اتفاق على هذه المسألة • وأمل أن تتبين هذه الإرادة السياسية في الدورة الاستثنائية الثانية القادمة •

وفي الختام أود أن أعرب عن شكرى لأعضاء الفريق العامل على تعاونهم الذى كان لا غنى عنه لانجاز أعمال الفريق •

كما أود باسم الفريق العامل المخصص أن أعبر عن مدى تقديرنا للمساعدة القيمة التي قدمها للفريق العامل المخصص السيد لين كاوشونغ أمين الفريق العامل وكذا جميع أعضاء الأمانة لتعاونهم طيلة انعقاد الدورة وخاصة عند اعداد التقرير الخاص الذى عرضته منذ لحظات •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر سيادة السفير أحمد رئيس الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية على بيانه وعلى العرض الممتاز لتقريره وأعتقد أنه من المفيد أن نطلب من الأمانة العامة أن تسجل كتابة البيانات الشفوية التي ألقاها رئيس الفريق العامل المخصص للأسلحة الاشعاعية ورئيس الفريق العامل المخصص لضمانات الأمن السلبية ، كما سبق أن فعلنا مع فريقين عاملين آخرين • وأعطي الكلمة للسيد السفير فيفودا •

السفير فيفودا (تشيكوسلوفاكيا) (الكلمة بالانكليزية) : بما أن رئيس الفريق العامل للأسلحة الكيميائية السيد المقر مثل بولندا السفير سوبكا قد اقترح ذكر أسماء الرؤساء السابقين لهذا الفريق والتقرير بوصفهم قد سبق لهم أن رأسوا الفريق العامل للأسلحة الكيميائية فأود أن اقترح ضرورة ذكر أسم السيد المقر مثل هنغاريا السفير كوميفيس الذى رأس الفريق العامل قبل السفير فيخنر •

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : أشكر السيد السفير فيفودا • ان المتحدث الأخير المدرج اسمه على قائمتي اليوم هو ممثل فرنسا • أعطي الكلمة الى السيد السفير دى لاغورس •

السيد دى لاغورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : سيدي الرئيس ، سوف نختتم غدا الجزء الأول من دورتنا السنوية • وبأمل وفد فرنسا بهذه المناسبة أن نستخلص من أعمالنا بعض النتائج •

وكما لاحظنا في العام الماضي ، فقد تمت هذه الأعمال في ظروف سياسية غير مواتية • وكلنا يعلم أن المفاوضات حول نزع السلاح لا يمكن أن تحرز تقدما بمعزل عن الموقف الدولي • ومن ناحية أخرى ، فإن الخلافات الجوهرية التي لا تجهلها حول الظروف وحول اسلوب العمل على نزع السلاح قد أثرت لا محالة على تقدم المناقشات •

ومع ذلك فان اقتراب موعد الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح كان ينبغي أن يحفز جهودنا ويشحذ هممنا •

غير أنه يمكننا أن نستخلص بعض القرارات الايجابية التي ترمي الى توسيع مجال أعمالنا •

أما فيما يتعلق بالبند الاول من جدول أعمالنا : " حظر التجارب النووية " ، فان وفد فرنسا يحرص على أن يذكر بموقفه تجاه المبادرة الهادفة الى انشاء فريق عامل حول التحقق من احترام اتفاق الحظر • وان وفد فرنسا لن يعترض على الوصول الى توافق في الآراء بشأن هذا البند ، مع مراعاة نصوص التفويض •

ويذكر وفد فرنسا بأن نص الوثيقة الختامية يشير الى ان وقف التجارب النووية يجب أن يقع وهنا استشهد بالنص " في اطار عملية فعلية لنزع السلاح النووي " • فلا ينبغي اذن أن يشكل اجراء مسبقا مستقلا عن هذه العملية • كما اذكر بالتحفظ الذي قدمه ممثل فرنسا في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن البند ٥٠ من الوثيقة الختامية •

وان البند ٢ من جدول أعمالنا : " وقف سباق التسلح النووي ونزع السلاح النووي " ، لم يسر دراسة جذرية متعمقة في أثناء الجزء الاول من دورتنا نظرا لضيق الوقت •

وقد أسهم وفد فرنسا في العام الماضي اسهاما فعالا نشيطا في المناقشات التي دارت في جلسات غير رسمية • وان وفد فرنسا يولي أهمية كبرى لمثل هذه المناقشات بشأن هذه النواحي الاساسية لموضوع نزع السلاح • وان فرنسا على استعداد لمواصلة اسهامه في السعي الى الوصول لتعريف وتحديد للظروف التي يمكن أن تؤدي الى التقدم •

ولأول مرة منذ انعقاد دورتها الأولى السنوية قد ادرجت اللجنة بندا جوهريا جديدا في جدول أعمالها " الوقاية من سباق التسلح في الفضاء الخارجي " • وقد القيت حول هذا البند عدة كلمات وخطب هامة وأود أن أقدم هنا بعض تعليقات على هذا الموضوع • اننا نولي أهمية قصوى لطابع عدم الاستقرار الذي قد ينجم عن هجمات مصوبة الى الاقمار الصناعية • لذا نرى أن دراسة هذا الموضوع يجب الشروع فيها دون ابطاء • وفي خلال مناقشات درسنا المزايا ونواحي النقص في معاهدة ١٩٦٧ بشأن الفضاء • ولقد تم عرض هذه الدراسات بصورة ملائمة وثاقبة • ان الموقف الناجم عن ذلك قد أوحى بالاقتراحات المعروضة علينا •

واحدى هذه الاقتراحات ، وأعني اقتراح اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية • لا يبدو لنا أنه يقدم ردا مرضيا ، بل في الواقع انه يؤدي بصورة ظاهرة التناقض الى أن تصبح كل دولة كبرى في مجال الفضاء ، هي الحاكمة بأمرها في مجال الفضاء فتقرر في رعونة و صلف تحطيم أي جسم فسي الفضاء دون استشارة أحد ودون الاستناد الى أية معايير دولية موضوعة • فترغم أن ذلك الجسم يحمل سلاحا من الأسلحة ؟ ومن ناحية أخرى ، فان مشروع المعاهدة لا يذكر فيما يتعلق بالتحقق من احترام هذه الاحكام سوى وسائل تقنية وطنية • هذا الى أننا لا نرى مجالا لان نضيف بصفة معينة الى المناقشات موضوع آلات الفضاء التي يمكن اعادتها استخدامها ، وموضوع ناقلات الفضاء ، وهل من الممكن أن يتسع مجال تطبيق المعاهدة ليشمل الاجسام التي ليس مسارها مداريا فحسب ؟ ومن ناحية أخرى ، يبدو أنه لا يوجد ما ينصر على أية أحكام لأجل حل المشكلات التي قد يثيرها التشغيل المدني والعسكري للارصفة المدارية • كما أنه لا توجد أية اشارة الى المكان الذي قد يخصص في هذه الدراسة الى الاقمار الصناعية التي — كما سبق أن اقترحت فرنسا ودول أخرى — قد تستخدم لحساب المجتمع الدولي في أغراض التحقق من اتفاقات نزع السلاح والرقابة في حالة الازمات •

وفي الحقيقة ، ان بداية مناقشاتنا في اللجنة ، توضح بجلاء مستفيض ان الانشطة الفضائية هي مجال كثير الشعب وفي تطور سريع بحيث يتحتم علينا أن نسعى من ناحية الى تحديد أوفر للمفاهيم التي تستخدمها غالبا بصورة غير محددة المعالم : مثل لفظة " سلاح " في الفضاء ومن ناحية أخرى يجب أن نسعى الى تحديد الأولويات في دراسة هذه المشكلة •

ونظرا لأهمية الاستثمار الفضائي حاليا في المجالين المدني والعسكري ، وهو استثمار يبلغ عدة مليارات من الدولارات تدور يوميا في المدارات الفلكية • ونظرا للدور الهام الذي يبعث على الاستقرار والذي تلعبه الأقمار الصناعية • وقد أقرت ذلك صراحة عدة وثائق دولية وهي تتم على عدم التداخل أو التشابك عندما تستخدم التتابع الصناعية في أغراض التحقق ونظرا للدور الذي يبعث على الاستقرار والذي تلعبه الأقمار الصناعية ، وقد أقرت ذلك صراحة عدة وثائق دولية • وهي تشترط عدم التداخل والتشابك عند استخدام التتابع الصناعية في أغراض التحقق • ومن الضروري أن يصل المجتمع الدولي الى اتفاق يقي من الانتقال الى موقف تصبح فيه الاسلحة أو التقنيات المضادة للتتابع الصناعية عنصرا جديدا في عدم الاستقرار •

وفي الواقع ان التتابع الصناعية بحكم طبيعتها قابلة للاصابة • وبالرغم من اجراءات الوقاية والتقوية التي يمكن ادخالها على هذه التتابع بتكاليف باهظة ، وبعد انقاص حمولتها الى اقصى حد • فهذه القابلية للاصابة تؤدي الى ما يشبه منح جائزة للمهاجم • لذا نرى أن اللجنة يجب أن تشرع في القيام بدراسة أكثر شمولا للمشكلة من حيث استقرار الانظمة الاستراتيجية ومن حيث الامن • اذن يجب ان نحدد من بين الانظمة القائمة أو المحتملة تلك التي قد تشكل عناصر كامنسة لعدم الاستقرار وذلك بقصد اعطاء الاولوية لحظرها • وعلى سبيل المثال نذكر أن التوسع في صواريخ ASM انطلاقا من محطات الفضاء ، يكون في رأينا مثارا لعدم الاستقرار • وان نتيجة هذه الدراسة سوف توضح أنه حتى الدول الكبرى لن يكون من مصلحتها ، نظرا للعلاقة بين التكاليف والفعالية ، ان تترك الباب مفتوحا أمام كل الاختيارات • ولهذه الاسباب مجتمعة نرى لزاما على اللجنة أن تقوم بدراسة جذرية لمشكلة التقنيات المضادة للتتابع وذلك عند استئنافها لاعمالها • وليس لدينا أدنى اعتراض على انشاء فريق عامل في هذا الصدد وينضم اليه خبراء يقدمون اليه مساعدتهم •

سيدي الرئيس ، نلاحظ أنه كما حدث في العام الماضي ان البنود الاخرى من جدول أعمالنا قد تمت مناقشتها في أفرقة عاملة •

ان الفريق المنوط بالاسلحة الكيميائية قد حصل أخيرا على تفويض يتمشى مع مهمته • واننا نغضب لذلك • وفي هذه المناسبة قدرنا حق قدره موقف وفد الولايات المتحدة • وان الاعمال التي انجزها بكفاءة وجدارة السفير سويكا لم تسجل تقديرا ملموسا • والحق ان الوقت كان ضيقا الى حد كبير • وان مشكلة التحقق كانت تحتل مكان الصدارة في المفاوضات فهي مشكلة أساسية ترتب عنها بحلها القرارات التي يحتل اتخاذها فيما يتعلق بالتوسع في قواعد التحريم التي سوف تصدر • ففي الواقع كيف تتسنى صياغة أوامر حظر دون أن نضمن بصورة فعالة التحقق من احترامها والامتثال لها ؟

ويؤكد البعض على أهمية التحقق الداخلي عن طريق أجهزة وطنية بحتة ، وآخرون ونحن من بينهم يؤكدون على الأهمية القصوى لوضع نظام دولي للتحقق • ولا ننكر أن من واجب السلطات الوطنية السهر على تطبيق الاتفاقية داخل أراضيها ، بقصد أن تمنع الصناعة الكيميائية في بلادها من الالتجاء الى القيام سرا بأنشطة محرمة • ولكن رقابة كهذه هي بعيدة كل البعد عن الوفاء بمقتضيات اتفاقية دولية ، اذ انها لا تشكل حقا تحققا بمعنى الكلمة • فلوقررت حكومة مستهينة بتعهداتها أن تكسب محرونا تها من الاسلحة الكيميائية للاحتفاظ بها ، فلا يمكن لجهاز وطني أن يمنعها من ذلك ولا حتى أن يفضح عملها • لذا فمن الضروري أن كل دولة طرف في الاتفاقية أن تتأكد وتطمئن الى أن الاتفاقية يطبقها الجميع تطبيقا كاملا • ومثل هذا التأكيد لا يمكن أن يضعه سوى جهاز دولي للتحقق له القدرة على ممارسة التفتيش على الطبيعة وفي عين المكان •

ان الفريق العامل للأسلحة الإشعاعية الذي أشرف عليه بكفاءة السفير فيخنر لم يستطع تحقيق التقدم الذي كنا نرجوه ، وان وفد فرنسا يتبين مع الاسف ان التحذيرات التي قدمها كانت تستند الى أساس سليم . وان الصعاب التي عرقلت في بعض النواحي التفاوض كان مصدرها المحاولات التي نعرفها لكي نقحم في هذه المفاوضات موضوعات خارجة عن صميم موضوعها الاصيلي . ولما ذكرت في بداية دورتنا ، في كلمتي الاستهلالية ، فالامر يتعلق اما بأن نستبق الحكم على حل مشكلات أخرى مثل استخدام الاسلحة النووية ونزع الاسلحة النووية . ولما يتعلق الامر بحل مشكلات من اختصاص مجال آخر من القانون الدولي ، مثل حظر هجمات ضد المنشآت النووية المدنية . ولا ينكر وفد فرنسا أهمية هذه المواضيع ولكنه يرى من الضروري أن تلتزم الأفرقة العاملة بنصر التفويض المعطى لها . وبدافع من روح التوفيق ، فنحن لا نعترض على الوصول الى توافق في الآراء بشأن الصياغة المقدمة من رئيس الفريق العامل والتي ترمي الى تخصيص بضعة جلسات من جلسات هذا الفريق العامل للقيام بدراسة مسبقة بشأن حظر الهجمات على المنشآت النووية . ولكن اذ رأينا أن هذه المشكلة كانت لا تدخل في اختصاص اللجنة ، ولا في اختصاص الفريق العامل بحكم نص التفويض المعطى له ، فقد امتنع وفد فرنسا عن المشاركة في تلك الجلسات . وبأسف وفد فرنسا لان الموقف بعد أن اتضح بهذه الصورة لم يسمح بحل الصعوبات التي ظلت قائمة فيما يتعلق بنصوص الاتفاقية نفسها كما نأسف لعدم الوصول الى نتيجة بشأن هذا الموضوع في مجال يدخل بلا أدنى شك في اختصاص لجنة نزع السلاح .

سيدي الرئيس ، يقينا اننا نولي أهمية كبرى لاعمال الفريق العامل المخصص للضمانات السلبية للامن والتي رأسها بكفاءة وجدارة ممتازتين سيادة السفير أحمد . فنحن لا نجهل مصاعب هذه المشكلة ، ولن نفيض في الحديث عن المصاعب المتصلة بالبحث عن صياغة مشتركة . ولقد احطنا علما باقتراح مقدم من هولندا . كما احطنا علما أيضا باقتراح مقدم من الباكستان . واننا قطعنا نظرا متسكين بالسعي الى تحقيق التقدم . ولكن يتعذر علينا في هذه المرحلة أن نذهب في القول الى أبعد من ذلك . غير أننا ما زلنا عند اهتمامنا بهذا الموضوع كما أننا على استعداد لمواصلته اسهامنا في الكشف عن طرق قد تؤدي الى دراسة مشتركة أو الى أية صياغة قد ترضي المجتمع الدولي في مجموعه .

وأخيرا أود أن أقصر ملاحظاتي الاخيرة على أعمال الفريق المخطط بوضع البرنامج الشامل لنزع السلاح . اضطلع هذا الفريق بمسؤولية ضخمة وهي مسؤولية وضع وثيقة ، وهذا هدف يتسم بالطموح الكبير . ولقد اصطدنا بعقبات كنا نعرفها مقدما في الواقع وأود هنا أن اشيد بالجد الذي اتسم به السفير غارثيا روبيليس الذي ادار بكفاءة عظيمة اجتماعات عديدة . ويجب أن نجعل النتيجة وهي وثيقة لا تعكس يقينا الاتفاق الاجماعي الذي كنا نرجوه ، غير أنها تشكل أساسا مقبولا لمتابعة المشاورات . ونأمل أنه سوف يتسنى في نيويورك الوصول الى اتفاق ، فهذا أمر هام للجنة . ربما أن الامر يتعلق بالاسهام الرئيسي الذي كان مطلوبا منها أن تسهم به في أعمال الدورة الثانية الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح . ففي هذه المسألة المتشعبة حيث تظهر دراسات متباينة متصلة بمتكلات أساسية للغاية مثل الطبيعة القانونية للبرنامج ومثل صياغة الاهداف الزمنية لتنفيذ الاجراءات ومختلف المراحل ومثل الجمع بين نزع السلاح النووي ونزع الاسلحة التقليدية فمن البديهي أن يتعذر علينا الوصول الى صياغات مشتركة لو التزمنا دائما بالسعي الى ما يمكن تسميته بالحل التوفيق ، أي في الواقع تقديم تنازلات من البعض للبعض الاخر حول الظروف

التي يرونها اساسية • لذا ففي رأينا أن الحل الذي يجب أن نسعى اليه ينحصر بالاولى فسي الموافقة على صياغات كافية المرونة بحيث تأخذ في الاعتبار ليس فحسب وجهات نظر البعض دون البعض الاخر ولكن ظروف التقدم في مجال نزع السلاح • وهذا يتوقف على حالة العلاقات الدولية واحترام أمن الدول، فهذا هو العنصر المركزي في عملية نزع السلاح، وكذلك ظروف هذا الأمن والتوازن حيث يكون لازماً للامن، والتحقق الدولي وأخذ البيانات الاقليمية في الاعتبار • ولن نستطيع الوصول الى حل الا اذا بحثنا عن صياغات تلبي احتياجات ومقتضيات الجميع بعضهم بعضاً • فليست المسألة عملية البحث عن الفوز على شركاء تكون احتياجاتهم الخاصة في مجال الامن جديرة بالاحترام، انما عندما نسعى الى التغلب على الصعوبات عن طريق صياغات يمكن أن ترضي الجميع دون أن نطلب منهم تقديم تضحيات فيما يتعلق بأمنهم والظروف التي يمكن أن يقبلونها في هذا الصدد، عندئذ يمكن الوصول الى حل • ونأمل هذا بحرارة اذا أن هذا يتضمن بلا شك عنصراً بالغ الأهمية لنجاح الدورة الثانية الاستثنائية وعنصراً هاماً ايضاً للسلطة والثقة وللاطمئنان الى تصديق لجنة نزع السلاح والوثوق بها •

شكراً سيدي الرئيس •

السيد غارثا ريبوليس (المكسيك) (الكلمة بالاسبانية) : سيدي الرئيس، ارجو أن تغفر لي طلب الكلمة مرة ثانية بعد ظهر اليوم • انما أود القاء كلمة موجزة لا بوصفي رئيس جهاز فرعي للجنة، انما بوصفي ممثلاً للمكسيك، ولكي أفسر معنى وجود وثيقة على مائدة اللجنة، وقد لاحظ وجودها لجميع الاعضاء، بعد ظهر اليوم • فهي " وثيقة العمل التي تعرض لرأي حكومة المكسيك بشأن الوقاية من حرب نووية، وقد سبقت احالة هذا النص الى السيد أمين عام الأمم المتحدة طبقاً للدعوة التي وجهتها الامم المتحدة في قرارها 36/81B في ٩ كانون الاول / ديسمبر ١٩٨١ • (CD/282) • وكلنا يعلم انه في ٩ كانون الاول / ديسمبر الماضي وافقت الجمعية العامة على هذا القرار بعنوان : " الوقاية من حرب نووية " • ودياجة هذا القرار تذكر وتكرر حرفياً تقريباً ببعض الملاحظات الواردة في الوثيقة الختامية لسنة ١٩٧٨ المتعلقة مثلاً بالفزع الذي تشعر به الجمعية العامة أمام " التهديد بوجود أسلحة نووية ومواصلة سباق التسلح الامر الذي يهدد حياة البشرية وبقائها " • ولا ينبغي أن يغيب عن البال ان " استبعاد التهديد بنشوب حرب عالمية أو حرب نووية، هو المهمة الكبرى والمطحة والعاجلة للغاية في الوقت الراهن " • وان حقيقة أن المفاوضات حول نزع السلاح تشكل اهتماماً حيوياً لكافة شعوب العالم. وكذا المسؤولية الخاصة الواقعة على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية •

واستادا الى هذه الحقائق، أدرجت الجمعية العامة في أحكام قرارها " رجاء ملحاً " و " دعوة " • أما " الرجاء الملح " فهو موجه الى جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية • لكي تقدم الى الامن العام، في موعد أقصاه ٣٠ نيسان / ابريل ١٩٨٢ • آراءها واقتراحاتها العملية الهادفة الى ضمان الوقاية من حرب نووية • أما " الدعوة " فهي موجهة الى جميع الدول الاعضاء التي ترغب في ذلك، لكي تقدم هي أيضاً الى الامن العام آراءها واقتراحات عملية ترمي الى ضمان الوقاية من حرب نووية • وفي رأيي أن هذا الاختلاف في الصياغة مصدره هو أن الجمعية العامة ترى بأنه تقع على عاتق الدول الحائزة للأسلحة النووية مسؤولية أضخم بكثير في هذا المجال الامر الذي يبرر توجيه " رجاء ملح " اليها، أما بالنسبة للدول الاخرى فقد اكتفت بتوجيه " دعوة " اليها • وان حكومة المكسيك التي كانت دائماً أبداً تحرص على الاسهام حسب امكانياتها في السعي الى تحقيق

كل عمل لصالح نزع السلاح ، وخاصة نزع الاسلحة النووية • وقد ارسلت المكسيك اخيرا ، الى السيد أمين عام منظمة الأمم المتحدة وثيقة تضمنتها آراءها واقتراحاتها العملية في هذا الصدد ، والنص الكامل لهذه المذكرة المرسله من حكومة المكسيك منشور في ورقة العمل CD/282 •

ولا أود أن أفيض في الحديث عن هذا الموضوع ، فالنص واضح يشرح نفسه بنفسه ، انما أود فقط أن أذكر كما جاء بالوثيقة أن حكومة المكسيك ترى تحقيقا للغرض المذكور وهو الوقاية من حرب نووية ، فالاجراءات الوحيدة التي أمكن للدول الحائزة للأسلحة النووية الاتفاق عليها حتى اليوم ، مثل الاجراءات المتعلقة بأقامة خطوط اتصال مباشر بين رؤساء الدول الكبرى الحائزة للأسلحة النووية ، هذه الاجراءات مهما كانت حميدة ، الا أننا نعتبرها غير كافية ، نظرا للتوقعات المفزعة التي تواجه العالم • وتعلن حكومة المكسيك عن اقتناعها بأن الوسيلة التي تتيح الوصول الى القضاء قضاء مبرما على التهديد بحرب نووية هي وسيلة جد بسيطة ، اذ يكفي أن نأخذ على محمل الجد الاحكام التي تمت الموافقة عليها بالتوافق في الآراء سنة ١٩٧٨ وهي واردة في الوثيقة الختامية للصدورة الاولى الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح • ومن بين هذه الاجراءات اذا لزم ذكر بعضها ، يمكن أن نذكر بلا أدنى تردد تلك المنصوص عليها في الفقرتين ٤٧ و ٥٠ من الوثيقة الختامية ، فهي معروفة بحيث لا داعي لاعادة ذكرها ، وكما ذكرنا في وثيقتنا أن المسألة ليست عدم توافر الطرائق والوسائل المحددة هي التي عرقلت حتى اليوم الموافقة على الاجراءات الرامية الى منع قيام حرب نووية ، انما هو انعدام الارادة السياسية انعداما كاملا ، من جانب الدول التي تقع على عاتقها ، قبل كل شيء مسؤولية تقديم علاج للموقف المفزع الذي يواجهه العالم • وانتهى البيان بهذه الكلمات التي اختتم بها كلمتي !

" ليت الله يجعل الدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الكبرى منها تصل الى نتيجة واحدة وتتمشى معها في مسلكها الدولي • ونرى أن هذا ليس بالامر العسير ، لو أدركت هذه الدول مدى الحماقة التي تجعلها ترغب لاجل ضمان أمنها الوطني عن طريق تهديد الامن العالمي وتفاقم أحوال الامن الدولي ، وبما أن الترسانات النووية زاخرة بصورة تضمن لها فناء كل حياة على كوكبنا لا مرة واحدة بل عدة مرات اما فورا ودفعة واحدة أو تدريجيا عن طريق التحلل والتفتت البطيء المرعب • ونرى أن هذا ليس بالامر العسير لو أدركت هذه الدول مدى الحماقة التي تجعلها ترغب لاجل ضمان أمنها الوطني أن تقوم بتهديد الامن العالمي وتعمل على تفاقم أحوال الامن الدولي • وبما أن الترسانات النووية زاخرة بصورة تضمن لها امكانية ابادة وافناء كل حياة على كوكبنا لا مرة واحدة بل عدة مرات ، اما فورا ودفعة واحدة أو تدريجيا عن طريق التحلل والتفتت البطيء المرعب • ان النتائج التي انتهت اليها تقرير الامن العام الاخير عن الاسلحة النووية توضح أنه ليس من المعقول ان بعض الدول تستند الى زعم باطل بأنها ترغب في ضمان أمنها فتلجأ بشبح افناء الحضارة ، وهذا يعني أن مستقبل البشرية أصبح بمثابة رهينة لضمان أمن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية وخاصة الدولتين الكبيرتين "

السيد دي سوزا اى سيلفا (البرازيل) (الكلمة بالانكليزية) : أود الادلاء بالبيان

التالي ، بموجب المادة ٣٠ من النظام الداخلي : نرى منذ ثلاث سنوات أن مجموعة الـ ٢١ تسعى دائبة الى انشاء فريق عامل بشأن البند ١ من جدول الاعمال • ولقد أيدت مجموعة البلدان الاشتراكية هذه الجهود في هذا الاتجاه ، ومع ذلك فان اقتراحاتنا عرقلتها دولتان كبيرتان حائزتان للأسلحة

النووية ، وفي أثناء تلك الفترة ظلت جهود مجموعة الـ ٢١ عديعة الجدوى . وفي هذه الدورة للجنة بدأت مفاوضات مضمينة حول تحديد تفويض لفريق عامل بشأن البند ١ من جدول الاعمال وأسس أعلنت مجموعة الـ ٢١ عن استعدادها لتأييد نص لا يتضمن سوى قدر ضئيل من النقاط المشتركة مع موقفها الذي سبق أن أعلنت عنه ، وذلك على أمل الوصول الى توافق في الآراء ، ولكن بما أن هذه الجهود قد بدأت بناء على مبادرة من الطرف المعارض ، فإن مجموعة البلدان الاشتراكية عارضت الموافقة على هذا النص . واذ بمجموعة من البلدان الاشتراكية تقدم الوثيقة CD/287 وتتضمن هذه الوثيقة اقتراحا سبق أن قدمته أصلا الى فريق الصياغة بقصد تحديد تفويض لفريق عامل بحلول البند ١ من جدول الاعمال . وكان من الطبيعي بما أن هذه الوثيقة صادرة من دولة كبرى الا تحصل على التوافق في الآراء ، بل وتصطدم باستخدام الجانب الاخر لحق الفيتو . ويمكن تفسير هذا الموقف أساسا بالوضع الراهن للصدام بين الدول الكبرى ، فيبدو أن كلا منهما قد وطدت العزم على أن أية مبادرة قادمة من الجانب المعارض تحول بالفشل . ويبدو أن هذه طريقة جد فعالة لعرقلة كل عمل يتم من طرف واحد بشأن حظر التجارب النووية ، وهذا هدف اعترفت كل منهما بأن له الاولوية العليا وبأنه ذا طابع عاجل الى حد كبير . وانهما قد تعهدتا بمواصلة العمل بهذه الصورة وعلى هذا النحو بموجب وثائق دولية ملزمة ومقيدة . وان وفد بلادي لا يرى اذن أية جدوى من وراء الاشتراك في هذه المرحلة المتأخرة من أعمالنا في هذه المباراة أو هذا النزاع لاستعراض العضلات بين أقوى دولتين في العالم من حيث التسليح . ونحن نرفض المشاركة في هذه المظاهرة الجديدة لمرح الصدام التي تغفل كل الاغفال مصالح واهتمامات أكبر جزء من الجنس البشري ، ونرى أنه عند اعلان نتائج الدورة الثانية الاستثنائية وعندما نتاح للمجتمع الدولي في مجموعته امكنية مناقشة الاسباب الحقيقية لعجز اللجنة عن الاضطلاع بمهامها . فعندئذ يمكن للجنة نزع السلاح أن تعود الى موضوع انشاء فريق عامل يناط بالبند ١ من جدول أعمالها .

السيد أليسي (ايطاليا) (الكلمة بالفرنسية) : شكرا يا سيادة الرئيس ، واذ كنت عضوا في فريق الصياغة الذي حاول تحت ادارتكم الحكيمة وهمتكم العالية أن يصوغ تفويضا لجهاز فرعي للجنة نزع السلاح ، بشأن البند ١ من جدول الاعمال ، واذ تشرفت برئاسة هذا الفريق ، بوصفي الرئيس الذي عليه معارسة الرئاسة طيلة شهر آذار / مارس ، أود بهذه المناسبة أن أعبر عن شديد أسف وفد بلادي لعدم الوصول الى أية نتائج بالرغم من الجهود المبذولة .

ولا يمكنني القول بأن الوثيقة التي قدمها لنا منذ لحظات السيد سفير تشيكوسلوفاكيا والتي تحمل العلامة CD/287 تشكل في ذاتها احتمال وجود نتائج . وان أعمال فريق الصياغة انطلقت من بتائر منطقية بامكانية انشاء فريق عامل ، فالمشكلة الحقيقية كانت لا تكمن في انشاء جهاز فرعي ولكن في صياغة تفويض لهذا الفريق . ومن ناحية أخرى فقد قمت أمس بمناقشة في اجتماع غير رسمي سمعت في اثناها السفير هردي يقدم حججا عجيبة فحواها أن لم أكن مخطئا بأنه لا داعي أن نتعجل انشاء فريق عامل عتية اختتام هذه الدورة ، ثم لم لا نستأنف مناقشة هذا الموضوع خلال الدورة الاستثنائية للجمعية العامة أو عند استئناف أعمالنا ؟ - هذه حجة في رأيي ، كان ينبغي تطبيقها عند انشاء فريق عامل بدون تفويض ولا يستطيع حتى البدء في أعماله منذ استئناف دورة اللجنة طالما أن اللجنة لم تزود الفريق بتفويض معتمد بتوافق في الآراء . ويتعين علي القول بأنه في أثناء أعمال فريق الصياغة امكنني أن ألمس الجهود التي بذلها أعضاء هذا الفريق وكذلك أعضاء اللجنة الاخرين الذين شاركوا في أعمالها محاولين الوصول الى أي توافق في الآراء . وكنت دائما أشعر بأننا

قصاب قوسين أو أدنى من الوصول الى نتيجة ايجابية تعلق عليها جميع الوفود أهمية كبرى • وأضيف قائلاً بأن وفد بلادي كان يأمل منذ سنوات أن لجنة نزع السلاح أو أجهزة التفاوض التي صبقتها تستطيع أن تعكف بصورة عملية على دراسة هذه المشكلة الجوهرية والتي تتسم بطابع الاولوية العليا • لذلك وددت أن أعبر عن شديد شعوري بخيبة الامل ، ولقد شهدت في هذه الايام الاخيرة محاولة قام بها السفير جايبال أمين لجنة نزع السلاح للجمع بين الجهود التي أمكن تسجيلها في فريق الصياغة ، لوضع نص قد يشكل توازناً سياسياً بين مختلف المواقف ؛ نص يتضمن تضحيات تقدمها جميع الاطراف ، لكن لا ينبغي أن يختل توازن هذا النص فيميل الى اتجاه دون الآخر • وان هذا النص ، لو أذنتم لي ، أود أن أذكر به اللجنة وأطوه بالانكليزية كما جاءت صياغته ، فهو يتضمن في فقرته الاولى تعديلاً قدمه وفد المكسيك •

" ان لجنة نزع السلاح ، ممارسة منها لمسئولياتها بوصفها المحفل المتعدد الاطراف للتفاوض بشأن نزع السلاح ، وفقاً للفقرة ١٢٠ من الوثيقة الختامية لدورة الجمعية العامة الاستثنائية الاولى المكرسة لنزع السلاح تقدر انشاء فريق عامل مخصص في اطار البند ١ من جدول أعمالها وعنوانه " حظر التجارب النووية " •

واعتباراً منها أن مناقشة قضايا محددة في المرحلة الاولى ، يمكن أن ييسر احراز التقدم صوب التفاوض بشأن حظر التجارب النووية ، ترجو اللجنة من الفريق العامل المخصص أن يناقش ويحدد ، من خلال دراسة تتناول جوهر الموضوع ، القضايا المتعلقة بالتحقق والامتثال بغية احراز مزيد من التقدم صوب حظر التجارب النووية •

وسأخذ الفريق العامل المخصص في الاعتبار جميع المقترحات الحالية والمبادرات المستقبلية ، وسيلبغ اللجنة عن تقدم أعماله قبل اختتام دورة عام ١٩٨٢ • وستتخذ اللجنة بعد ذلك قراراً بشأن سبل العمل اللاحقة بغية الوفاء بمسئولياتها في هذا الصدد •

وعندما تليت هذا النص ، واذ تبين انه يحظى بتأييد عدد كبير من الدول (وخاصة من مجموعة الـ ٢١) مع مراعاة امكانية اعتباره اساساً للتوافق في الآراء • وهنا اخذ يحدوني الامل فسي أن هذه الدورة قد تسفر عن نتيجة تعتبر في ذاتها نصراً باهراً للجنة نزع السلاح نظراً لصعوبة تكوين فريق عامل مزود بالتفويض الملائم بشأن هذا الموضوع • ان التعديلات التي اقترحتها مجموعة البلدان الاشتراكية لتتقيد هذا النص تعكس يقيناً موقفيها ، ولكن يجب أن أقول أيضاً أنه بما أن هذا لا يضيف شيئاً الى جوهر النص ، أود أن اتساءل حقاً في أي أمر يمكن للنص الذي تلوته عليكم أن يشكل لاعمال الجهاز الفرعي الذي نأمل جميعاً انشاءه يشكل تحديداً من الأهمية بحيث يمكن تبرير القيام بمحاولة لجعل النص أكثر وضوحاً وصراحة في الامور التي أراها أنا مذكورة ضمناً لا صراحة وذلك لاسباب سياسية تتعلق بالتفاوض • انما أرى ان النص الذي تلوته عليكم الآن يمكن أن يتيح للجنة امكانية البدء في عمل يعتبر مجدداً (لان الاقتصاد حتماً على بعض نواحي التفاوض بشأن حظر التجارب النووية • ففي الواقع كل جهد يرمي الى حل توفيقى كان موجهاً الى امكانية جعل النص أكثر وضوحاً وصراحة في الوقت الذي يتعين فيه الاكتفاء بأن نذكر ضمناً بعض الامور لاسباب سياسية تتعلق بالتفاوض ، ولكن التعديلات التي اقترحتها مجموعة البلدان الاشتراكية لا يمكن أن توسع من امكانيات الفريق العامل في المهمة التي يتعين عليه الاضطلاع بها • اذن فهذه التعديلات ليس من شأنها الآن سوى أن تجعل مستحيلاً الوصول الى اتفاق دون أن تخدم قضية اللجنة التي يرى أغلبية

أعضائها استغلال هذه الفرصة المتاحة لهم للبدء في عمل حقيقي أساسي بشأن موضوع يهمنا جميعا كانت له الأهمية الكبرى والأولية منذ سنوات وسنوات تم مصدر مصاعب وجدل عقيم .

السيد سامر هيس (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : سيدى الرئيس، من المسلم به اننا شهدنا بتقديم الوثيقة CD/287 مناوره أخر لحظة ترمي فحسب الى صرف انتباه اللجنة عن نتيجة مفاوضات طويلة وجادة تجرى في شهر شباط / فبراير وتعرفها جميع الوفود جيد المعرفة . وفي أثناء المناقشات التي دارت أمس هنا في هذه القاعة نفسها ، اتضح بجلاء أن أغلب الوفود كانت على استعداد للانضمام الى توافق في الآراء لقبول المشروع المرموز اليه بـ " J-1 " انما رفضت مجموعة البلدان الاشتراكية وحدها رفضت الموافقة عليه لاسباب يرى معظمنا أنها غير سليمة . ان الاجراء المقترح الان في الوثيقة CD/287 ينصب على انشاء فريق عامل دون تفاهم مسبق على موضوع التفويض الخاص به . ولا يمكن لوفد بلادى قبول هذا الاقتراح من حيث العبدأ وتفصيل الواقع العملي . ولقد سبق عرض هذه الفكرة في أثناء المفاوضات التي دارت في اطار فريق الصياغة . واننا نأسف كل الاسف ان الموقف تطور بهذه الصورة بعد الجهود التي بذلت لمحاولة الوصول الى اتفاق . ونأمل جميعا أن الوقت ليس متأخرا للموافقة على المشروع " J - 1 " كما اقترح ذلك السيد ممثل ايطاليا .

السيد دي لاغورس (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : بالاشارة الى ماقلته منذ لحظات بشأن موقف فرنسا تجاه مناقشة البند ١ من جدول الاعمال في اطار فريق عامل أود أن أوضح ان الاقتراح الوارد في الوثيقة CD/287 لا يمكن أن يقبله وفد فرنسا . على أية حال فان وفد بلادى لا يمكن أن ينضم الى توافق في الآراء على هذا الاساس . فلو وافق وفد بلادى على قبول مبدأ انشاء فريق عامل بشأن البند ١ ، فان هذا القبول أو عدم الاعتراض يشترط صياغة تفويض . أى أنه لا يمكننا أن نقبل مبدأ انشاء فريق عامل الا مقترنا بتفويض . وبما أن هذا الاقتراح لا يتضمن أى تفويض بل انه يهمل صياغة التفويض الى بداية دورة الصيف . فغني عن البيان ان وفد فرنسا لا يمكنه قبول هذا الاقتراح .

الرئيس (الكلمة بالانكليزية) : ان لم تعد هناك كلمات أخرى فاني أود أن أشكر الوفود على الاسهام الذى قدمته الى أعوانا بعد ظهر اليوم . وانني اعترم الآن رفع جلسة الاجتماع العام هذه وأن أدعو اللجنة الى اجتماع غير رسمي بعد عشر دقائق تقريبا ، لكي ندرس مشروع القرار الخاص بالدورة الاستثنائية للجمعية العامة . الجلسة العامة القادمة للجنة نزع السلاح ستعقد غدا الاربعاء ٢١ نيسان / ابريل ، في الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر .

رفعت الجلسة الساعة ١٧/٢٥